

التحول الحضري وعوائده التنموية فى أفريقيا

د. إيناس فؤاد غبور (*)

• ملخص:

بالرغم من أن العديد من الأجنداث الدولية والأممية قد أكدت على أهمية قضية التحول الحضري و آلياته، و بالرغم من كل تشريعات وسياسات التخطيط التي تبنتها العديد من دول القارة لتعزيز التحول الحضري، إلا أن عوائده لا زالت بعيدة المنال فى العديد من دول القارة، وهو ما يشير لأهمية إجراء الدراسة الحالية، والتي تتمثل أهدافها فى إلقاء الضوء على قضية الفرص المحتملة للعوائد الإيجابية للتحول الحضري للتأكيد على إدراجها ضمن قضايا التخطيط والسياسات التنموية وبنى العوائد الإيجابية التنموية للتحضر ومواجهة تحدياته ومعوقاته، وتسعى الدراسة إلى تقديم إطار لمفاهيم وأبعاد التحول الحضري ومناقشة التأثير المحتمل للتحول الحضري على التنمية الحضرية فى إفريقيا لتعزيز التغيير الحضري المستدام، وقد اعتمدت الدراسة فى الوصول لأهدافها على استخدام المنهج الموضوعى والمنهج المقارن والمنهج الوصفى التحليلى والأسلوب الاحصائى والكارتوجرافى، للكشف عن العوامل المؤثرة والعلاقات والعمليات ذات الصلة وتبايناتها المكانية، و قد خلصت نتائج الدراسة إلى أنه لا بد لدول القارة أن تطلق العنان لإمكانيات التحول الحضري لأن الفوائد المحتملة للتحضر تفوق مساوئه، كما ينبغى عليها الاعتماد على الآليات المبتكرة والشاملة للتخطيط الحضري والتنمية الحضرية، ومجابهة المشكلات التي لاتزال تعاني منها عملية التحضر والأنظمة الحضرية والمدن الرئيسية فى معظم دول القارة لاستغلال عوائد التحضر الإيجابية.

الكلمات المفتاحية: التحضر، التحولات الحضرية، العوائد الايجابية للتحضر، التنمية

(*) أستاذ جغرافيا العمران المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

Urban Transformation and its Ddevelopment Returns in Africa

Dr. Enas Fouad Ghabbour

• Abstract

The returns of urban transformation are still elusive in many African countries, despite the emphasis on its importance in many international agendas, in addition to the legislation and policies adopted by many countries of the continent to promote urban transformation.

The current study aims to shed light on the potential opportunities for positive returns of urban transformation to emphasize their inclusion within the objectives of planning and development policies to reap the positive development returns of urbanization while facing its challenges and obstacles. The study seeks to provide a framework for the concepts and dimensions of urban transformation and to discuss the potential impact of urban transformation on urban development in Africa to promote sustainable urban change. The study relied on the use of the objective approach, the comparative approach, the descriptive analytical approach, the statistical and cartographic method, to reveal the influencing factors and related processes and their spatial discrepancies.

The study concluded that African countries must rely on innovative and comprehensive mechanisms for urban planning and urban development and confront the problems that the urbanization process and urban systems and major cities in most countries of the continent still suffer from, in order to exploit the positive returns of urbanization, to unleash the potential of urban transformation. Where the potential benefits of urbanization outweigh the disadvantages.

Keywords: Urbanization, Urban Transformation, positive returns of urbanization



• مقدمة:

أكدت خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 على ضرورة التعامل مع المسائل غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية وأهمها تحسين توافر البيانات والمعلومات التفصيلية عن السياقات والكيانات القومية والإقليمية والمترولوجية والمحلية وتيسير الوصول إليها، ولا تزال عملية التحضر قضية على دول القارة أن تقطع العديد من الأشواط لتوجيهها نحو مسارات أكثر أمناً وأكثر تفصيلاً للاستفادة بمواردها خاصة مع ما تشهده العديد من الدول من التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن اعتبارها نقاط تحول تطرح فرصاً عديدة لاستغلالها ولإعادة التفكير في مسارات التنمية الحالية، بما يشير لأهمية الدراسة وأسباب اختيارها.

وقد برز اتجاه دراسة قضية العوائد الإيجابية للتحول الحضري في الآونة الأخيرة ضمن دراسات سابقة من بينها الاتجاهات الأممية والدولية خاصة دراسات المؤل والبنك الدولي، ومنها دراسات بنك الاتحاد الإفريقي (UNFPA, 2007) والتي صاغت استراتيجية تحويل المدن الإفريقية إلى محركات للتنمية في القارة، والعديد من الدراسات التطبيقية التي تناولت نماذج التحول الناجحة في اقتصادات نامية مثل الصين، ودور التحضر في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي هو ما أكدته دراسة الأمم المتحدة في تقرير حالة التنمية في العالم، وتوصلت لوجود ارتباط إيجابي بين مستوى التحضر ومستوى الدخل، على مستوى دول العالم، حيث اتضح وبشكل قاطع أنه لم تحقق أى دولة في العصر الصناعي نمواً اقتصادياً ملحوظاً بدون تحضر ونمو حضري، كما أوضحت دراسة البنك الدولي "تقرير العالم للتنمية في 2009 World Bank دور الاستثمارات الحضرية في التنمية وما يعول عليها من نقلات نوعية للتنمية ليس في دولها فحسب ولكن في إطارها الوطني والإقليمي.

كما أشارت نتائج الدراسات التفصيلية إلى وجود ارتباط إيجابي لمعدلات التحضر ومؤشرات التنمية البشرية في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (Njoh, A, J., (2003)، اعتماداً على وجود دلائل كمية للدور الإيجابي لعملية التحضر في الحد من

الفقر بشكل عام، ومن خلال توفير فرص للمهاجرين من الريف، و تحسين مستوى معيشة أولئك الذين بقوا في المناطق الريفية من خلال عوائد المهاجرين، بينما أوضحت دراسة - (Abbott, J. , 2012). تزايد الدور الإيجابي للتحضر وعوائده في إفريقيا وما يمكن أن تقدمه المدن الرئيسية والكبرى من حوافز للنمو وتحسين للحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان خاصة مع تنامي مؤشرات النمو الاقتصادي وسياسات الإدارة واللامركزية والتي بدأت تأخذ دورها في العديد من الدول الإفريقية، وعلى جانب آخر أظهرت النتائج التفصيلية لبعض الدراسات التطبيقية مثل (Bekker, S & Therborn G. 2012 ودراسة (Tabukeli ,.M, R,2013) أنه بالرغم من أن بعض المدن الإفريقية الرئيسية قد نشأت كعوامس خلال الفترة الاستعمارية ولا زالت ذات صلات بالشبكات العالمية، إلا أنها شهدت ازدهاراً خلال العقد الماضي وأصبح بعضها محركاً للنمو الاقتصادي وحققت تقدماً في قدرتها التنافسية الدولية، بالرغم من مشكلاتها وتعثر التنمية الاقتصادية بها، ومن بينها المدن الكبرى والرئيسة في شرقي إفريقيا، بما لديها من إمكانيات يمكن أن تدعم الدور الإقليمي والعالمي لأطرها، وقدرتها على النمو والتكثف والتحول إلى مجتمعات حضرية مندمجة في مساحات متباينة النمو الحضري والنشاط الاقتصادي".

وتهدف الدراسة إلى تقديم إطار لمفاهيم وأبعاد التحول الحضري ومناقشة التأثير المحتمل له على التنمية الحضرية في إفريقيا لتعزيز التغيير الحضري المستدام، والوقوف على أهم العوامل المؤثرة في تنامي ظاهرة التحول الحضري لتفسير العمليات والعلاقات المرتبطة بها، وانعكاساتها على مدخلات التنمية وعوائدها في إفريقيا في مدخل عام يسمح بتعميم النتائج طبقاً للعوامل المرتبطة والسائدة وسياسات التنمية الإقليمية والحضرية المتبعة، ورصد وتحليل أبعاد ظاهرة التحول الحضري من خلال تحليل بعض المؤشرات الدالة للوقوف على طبيعة التحولات الحضرية المرتبطة الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية وفرص العوائد المرتبطة بها، للوصول لوضع تصور لأهم السياسات والآليات الملائمة لجنى العوائد الإيجابية التنموية المحتملة للتحول الحضري في إفريقيا.



وقد ارتكزت الدراسة في مصادر بياناتها الأساسية على بيانات المصادر الثانوية متمثلة في بيانات الهيئات الدولية نظراً لنقص وغياب البيانات الإحصائية الحكومية، وما يتعلق بعدم تواترها وسنوات حصرها، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الموضوعي في دراسة الظاهرة وأبعادها والمحتمل لعوائد التحول، كما استعانت بالمنهج الوصفي التحليلي للكشف عن الأسباب والعلاقات والنتائج التي تحكم ظاهرة التحول الحضري، وربط الوصف الكمي للظاهرة بأبعادها الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والمكانية لتفسير العمليات والعلاقات المرتبطة بها والعوامل المؤثرة فيها، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن في إظهار التباينات المكانية الإقليمية على مستوى القارة ودولها، بينما استخدمت الدراسة الأسلوب الإحصائي والكارتوجرافي عبر مراحلها للكشف ولحصر الأنماط المتباينة وإمكانية تعميم بعض النتائج في الحالات المتشابهة طبقاً لدلالات المؤشرات وعلاقتها.

أولاً: مفهوم التحول الحضري وأبعاده في إفريقيا.

يشكل التحضر قوة تحويلية يمكن تسخيرها لتكون مساراً لتحقيق التنمية، وتسجل المناطق الحضرية على مستوى العالم نمواً متسارعاً مما يخضعها لعمليات التحول السريع، ونظراً لأن النظام الحضري هو نظام معقد به العديد من الأنظمة الفرعية المترابطة، فإن أي انتقال إيجابي يحدث في أي من الأنظمة الفرعية سينعكس إيجابياً وينسحب بالتحول على بقية النظام الحضري، بما يمكن معه اعتبار التحضر قوة دافعة لتحول المدن والأنظمة الحضرية.

ويعرف التحول الحضري Urban transformation بأنه التغيير الذي يمر به الكيان الحضري تراكمياً و ليس حدثاً مفاجئاً، ويمكن أن يكون تغييراً إيجابياً إذا أمكن من خلاله تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المدن كأقطاب للنمو وباعتبارها محركات الاقتصاد الأولية، و يمر التحول الحضري للمدن بعدة مراحل نظرياً يبدأ أولها بالنمو الاقتصادي نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تخلق فرص عمل عديدة وتحسن مستويات المعيشة والدخل مما يجذب تيارات الهجرة إلى المناطق الحضرية، والتي

تشكل في حد ذاتها جزءاً مكوناً لعملية التحضر وترفع من معدلات النمو الحضري وسرعه إيقاعه، ولتتشكل بذلك المرحلة الثانية للتحول وهي النمو الديموغرافي، و يستتبع نمو المحتوى الحضري اتخاذ الحكومات آليات لتوفير الخدمات الحضرية والبنية التحتية و مجابهة مشكلاتها مكانياً، لذا يستتبعه تحسين الخدمات والبيئة الحضرية بعمليات الصيانة والتحسين والامداد والتخطيط ونشاط الحراك السكاني المدني بما ينتج عنه تنمية وتحولات مكانية تمثل المرحلة الثالثة للتحول، وتتمثل المرحلة الأخيرة في التحول في العلاقات الاجتماعية نتيجة التحولات الحضرية، وظهور مطالب بالإصلاحات الاجتماعية و تقليل التفاوتات نتيجة التحولات المكانية والاقتصادية(GU ,C,2019,p. 1351).

وقد أكد لامبارد منذ عام (1955) أن التحضر في الواقع هو انعكاس متعدد الأبعاد للخصائص المادية والمكانية والمؤسسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية، إذ يعالج وفق وجهات نظر مختلفة وضمن أطر مختلفة تتحدد طبقاً لها أبعاده والعوامل المؤثرة فيه وتداعياته ومن ثم التحولات المرتبطة به الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتباين تلك المفاهيم والأطر حيث يمكن معالجة التحضر بوصفه عملية من التراكم التاريخي للأصول الحضرية المادية والبنية التحتية، كما يمكن أن يشير ببساطة إلى نمو سكاني في المدن ونسبة سكان المدن إلى إجمالي سكان الدولة لإدارة عملية التحضر، ويمكن أيضاً أن يستخدم التحضر كعملية لوصف التغيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تحدث نتيجة التركيز السكاني في المدن الكبيرة وكون المدن بدورها مكاناً للتبادل الثقافي والسياسي، كما يمكن أن يشير أيضاً إلى التغييرات الهيكلية في مستوى التحضر وما يتولد معها من تحولات هيكلية في الاقتصاد وفرص العمل (أبو عياش، يعقوب، 1984، 125-126)، ويحتاج بذلك التحضر و ما يرتبط به وما يعنيه من تراكم وتطور وانتقال من المجتمع البسيط إلى صورة أكثر تعقيداً، وانتظام النسق التنظيمي للمجتمع وتطور حكوماته المركزية نتيجة تطور النسق الاقتصادي والأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، والتحول إلى تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيداً رسمية وغير رسمية كالنقابات واتحادات العمال وروابط بين أصحاب العمل، عبر تحولات زمانية ومكانية



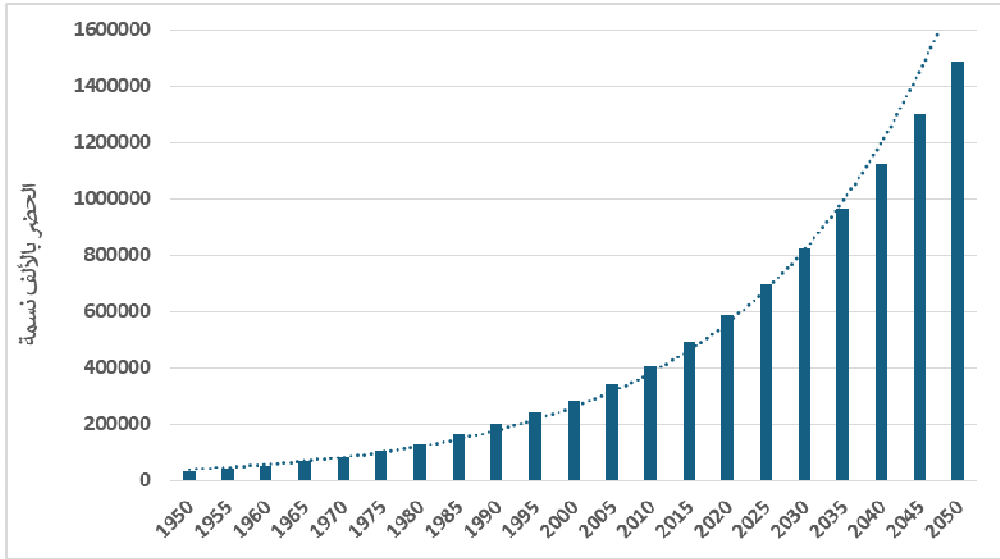
إلى الكشف عنها فى إطار ما يمكن الاعتماد عليه من مؤشرات ذات الدلالة لتحليل أبعاده الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية ومدى إمكانياتها وفعاليتها والاعتماد عليها فى عملية التنمية.

1- التحولات الديموجرافية وتبايناتها الإقليمية على مستوى القارة الإفريقية:

تتنوع أبعاد التحضر وتحولاته وفقاً لمفهومه الديموجرافى بين أبعاد ترتبط بالمحتوى الحضرى للمدن وخصائصه، وأخرى ترتبط بطبيعة التحولات المكانية للنظام الحضرى وانتظام نسقه داخل القارة، ويمثل التحضر وما يرتبط به من بعد ديموجرافى المرحلة الأولى من التحول الحضرى، فبالرغم من أن التحول الحضرى والتحضر يشير كلاهما إلى التغيير الذى تشهده الأنظمة الحضرية، إلا أن التحضر يشير إلى عملية تحول فى نمط الإقامة من الريف إلى الحضر وفق آليات النمو بما ينعكس على زيادة نسبة سكان الحضر من إجمالى السكان، بينما يشير التحول الحضرى إلى التغيير الكامل الذى يطرأ على أبعاد وجوانب النظام الحضرى (Kone,S.,M,2018, 1659)، بحيث يمكن النظر إليه كأمر إيجابى وعملية تحويلية وليست عملية انتقالية فقط.

ويمثل تغير حجم سكان الحضر دالة ومؤشراً يعكس ثقل سكان الحضر وتغير أحجامهم من إجمالى سكان القارة وتباينها على مستوى الأقاليم والدول، وقد مثل النمو الديموجرافى القوي المحركة الرئيسية للتحضر فى إفريقيا منذ تسعينيات القرن الماضى، فقد تضاعف حجم سكان إفريقيا منذ عام 1990 ليصل إلى 1.2 مليار شخص فى عام 2015 وسجل نحو 1.35 مليار فى عام 2020، ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام 2050، وتمر قارة إفريقيا بظاهرة تحضر غير مسبوقه فرضت نفسها منذ 1950 وبرزت بشكل واضح للعيان منذ عام 2010 كما يتضح من شكل (1)، نما عدد سكان الحضر فى إفريقيا بمقدار 21 مليوناً كل عام بين عامي 1950 و 2015، ارتفع عدد سكان الحضر فى إفريقيا من 27 مليوناً إلى 567 مليون ووصل إلى نحو 578 مليون فى عام 2020، وتمثل هذه الكتلة الحرجة من السكان فى المناطق الحضرية فرصة كبيرة كمقوم للتنمية، ويعيش نصف سكان إفريقيا حالياً فى تجمع يزيد عدد

سكانه عن 10000 نسمة، بينما يصعب فهم ديناميكيات التحضر في إفريقيا بشكل خاص لأسباب تشمل التعاريف المتباينة للمناطق الحضرية والافتقار إلى بيانات ديموجرافية حديثة وموثوقة مما يشير إلى الحاجة إلى إجراء مزيد الدراسات التفصيلية. (OECD , 2020).



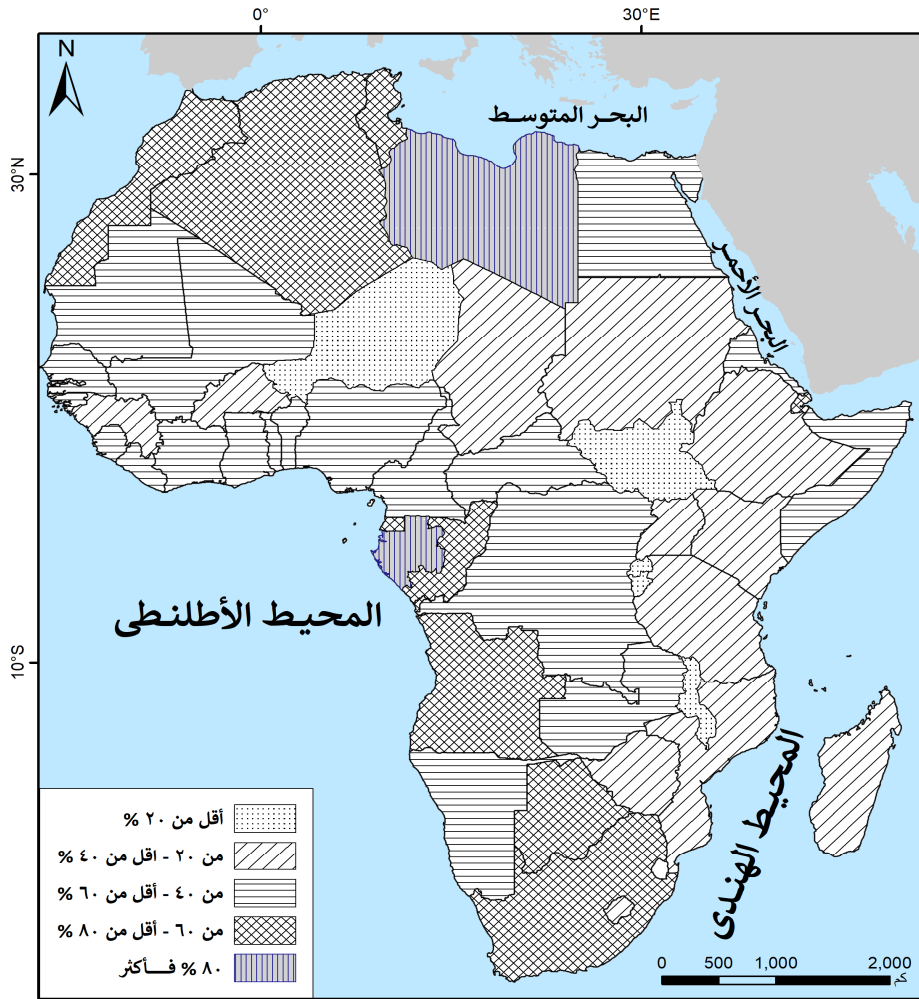
شكل (1) اتجاهات النمو الحضري على مستوى قارة إفريقيا خلال الفترة (1950-2050)

المصدر: اعتماداً على بيانات

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2018). World Urbanization Prospects: The 2018 Revision, Online Edition, File 21: Annual Percentage of Population Residing in Urban Areas by region, subregion and country, 1950-2050

كما شهدت مستويات التحضر في إفريقيا تسارعاً ملحوظاً، فقد ارتفع مستوى التحضر من 15% في عام 1960 إلى 40% في عام 2010، ثم 36% في عام 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 60% في عام 2050، وقد سجل إقليم شمال أفريقيا أعلى مستويات تحضر في القارة بمتوسط (78%) في نهاية عام 2015، وتباينت مستويات التحضر في أقاليم القارة ودولها كما يتضح من شكل (2) حيث تجاوز مستوى التحضر في بعض الدول مستويات مرتفعة فوق 80% في كل من مصر 93% الجابون وليبيا (81%) ووساوتومي برينسيب (80%)، وبلغ مستوى التحضر أعلى

من 65% في تسعة من دول القارة، بينما سجلت 30 دولة مستوى تحضر بين 30% و65% من بينها 22 دولة تجاوز مستوى تحضرها 50%، ويعكس تتبع مستويات التحضر على مستوى القارة سمة رئيسة وهي استمرارية سرعة ديناميكية النمو الحضري والتحول الحضري والتضاعف في إفريقيا منذ عام 1950 (OECD, 2020).



شكل (2) مستويات التحضر على مستوى دول قارة إفريقيا عام 2018

المصدر : اعتمادا على بيانات

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2018). World Urbanization Prospects: The 2018 Revision, Online Edition, File 1: Population of Urban and Rural Areas at Mid-Year (thousands) and Percentage Urban, 2018.

ويسلط تحليل صورة تناقض مستويات التحضر 2050، ات النمو الحضري الضوء على الأبعاد متعددة الأوجه للتحول الحضري في إفريقيا وسمات عملية التحضر التاريخية والتراكمية، وقد ارتفع معدل النمو الحضري بين عامي 1950 و 2015 إلى 4.8٪ سنويا و بالرغم من ذلك تجاوز نمو سكان الحضر 7٪ في 12 دولة من بينها خمسة دول ممن سجلت أدنى مستويات للتحضر في القارة من بينها (بوروندي ، ليسوتو وملاوي وجنوب السودان)، وتجاوز معدل النمو الحضري 4.8٪ في 37 دولة، ومن المتوقع أن يسجل على مستوى القارة 3.7 في المائة سنوياً، أي أكثر من ضعف معدل النمو الحضري في العالم حتى 2050، وسوف يتضاعف حجم سكان الحضر في إفريقيا بنحو ثلاث مرات ليصل إلى 1.2 مليار شخص بحلول 2050. (OECD,2020)

2- التحولات الحضرية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا:

صنفت إفريقيا خلال العقد الماضي كواحدة من أسرع معدلات النمو الاقتصادي في العالم إذ سجلت معدلات النمو الاقتصادي بها ارتفاعاً بنحو أكثر من 5٪ في المتوسط السنوي خلال الفترة 2000-2010 (Freire, M., E.2013, 24)، كما أصبحت بعض المناطق الحضرية في إفريقيا تولّد أكثر من 60 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدولها (الأمم المتحدة، 2014، 7)، فعلى سبيل المثال أنتجت مدينة نيروبي التي يزيد عدد سكانها قليلاً عن 5٪ من السكان وأكثر من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا عام 2010 (African Development Bank Group,2011,p. 6)، وحققت إثيوبيا نمواً اقتصادياً سنوياً بنسبة زيادة 11 ٪ على مدار السنوات التسع الماضية، وساهمت أديس أبابا بحوالي 50 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى العلاقة الإيجابية بين سياسات التحضر التنموية والتخطيطية وبين التنمية الاقتصادية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2013، ص8)، وفي عام 2012 سُجلت ثمانية وعشرين دولة إفريقية ضمن أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وكذا فإن التوقعات بالنسبة للقارة إيجابية إلى حد كبير وترتبط بالنمو والتوسع الحضري وبما توفره المدن من فرص العمل والتنمية، حيث أظهرت نتائج دراسة تفصيلية تم إجراؤها على



220 شركة عالمية تركز أكثر من ثلثي توجهات أعمالها في 25 مدينة ضمن 19 دولة إفريقية خاصة المدن ذات معدلات النمو السريعة مثل نيروبي وأديس أبابا ومومباسا بالرغم من مشكلاتها، لما توفره من أسواق جيدة ووفرة في العمالة الماهرة (Freire, 2013, 24).

وبالرغم من عدم انتظام العلاقة الخطية بين التحضر والنمو الاقتصادي في إفريقيا، إلا أن مستوى التحضر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي منذ 1960 إلى 2010 بينهما علاقة إيجابية (ارتباط معتدل)، فالدول منخفضة الدخل لديها مستوى منخفض من التحضر، في نفس الوقت، الاقتصادات ذات الدخل المرتفع عالية في مستوى التحضر، مما يرفع من احتمالية أنه مع تحضر الدول الأفريقية فإنها تصبح أكثر ازدهارًا. (World Bank 2012).

كما تغيرت أهميه وحجم قطاع الاقتصاد الحضري بقطاعيه على مستوى دول القارة والعالم منذ حلول السبعينيات بصورة متباينة ارتبطت بمدى تسارع مستويات التحضر ومدى توافرها وتزامنها مع النمو الاقتصادي، ومثل ذلك حافزاً لبعض الدول نحو صياغة آليات لتوجيه الاستفادة من القطاع غير الرسمي في إطار تطوير النمو الاقتصادي، وتبنى سياسات وآليات لاعادة هيكلته (O'Connor, 1983, pp. 145-149)، وقد سعت بعضاً من دول القارة إلى اتباع تلك السياسات والآليات، بعد أن استمر القطاع غير الرسمي في النمو وتزايد دوره في صناعة التنمية في المناطق الحضرية، وبعد أن أصبح حلاً لمواجهة الفقر والبطالة في المناطق الحضرية، طبقاً لما أوضحتها العديد من دراسات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية التي تمت على دول مثل مصر وكينيا (Potts D., 2008, 6).

وتستخدم عملية التحضر على جانب آخر لوصف التغيرات الاجتماعية والسياسية التي قد تحدث نتيجة التركيز السكاني في المدن الكبيرة، حيث تعكس التغيرات الاجتماعية التي تتم في عملية التحضر وفقاً للعوامل الاجتماعية وغيرها طبيعة العلاقة التفاعلية بين الفرد والمجتمع، إذ تعبر عن حالة من التوازن بين الحقوق والمسؤوليات،

ومدى استيفاء المدن لمتطلبات التحضر، فى ظل التغيرات الاجتماعية الديناميكية التى تشهداها، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من مؤشرات نصت عليها معايير الأمن البشرى ومفاهيم العقد الاجتماعى والعهد العالمى لحقوق الإنسان فى عام 1948 (على سبيل المثال الحصول على الاحتياجات الأساسية بطرق آمنة مثل مياه الشرب النظيفة- الصرف الصحى الآمن والإمداد بالكهرباء... إلخ) كمتغيرات دالة على نوعية حياة السكان، وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات التفصيلية والأممية كدراسات الموثل فاعلية التحضر ومراكزه الكبرى فى تعزيز الأبعاد الاجتماعية التتموية بما يحقق أحد عوانده الإيجابية فى عدة اتجاهات متمثلة فى تفعيل دور المؤسسات الحكومية فى تحسين الظروف المعيشية فى المناطق الحضرية، والحد من الفقر من خلال خلق فرص عمل ودخل جديدة، وزيادة الإمداد والوصول إلى الخدمات وتحسين نوعيتها معاً. (UN HABITAT ,2014,pp 54-58)

وقد شهدت عمليات الإمداد بالخدمات الأساسية تحسناً ملحوظاً فى العديد من دول القارة، حيث سجلت نسب الإمداد بمياه الشرب الآمنة ارتفاعاً ارتبطت نسبة المرتفعة بالدول ذات مستويات التحضر المرتفعة من بينها مصر وتونس والمغرب والجزائر وجنوب إفريقيا وإثيوبيا كما يتضح من شكل (3) فى حين تباين نسب الإمداد بالكهرباء والتى تظهر نقصاً وعجزاً مع مستويات التحضر المنخفضة، بينما ارتبط بشكل عام ارتفاع الإمداد بالمياه والكهرباء والصرف الصحى بالدول ذات الدخل المتوسط، كما شهدت بعض الخدمات تحسناً فى نسب الإمداد ونظمها فى بعض دول القارة جنوب الصحراء ومن بينها خدمات الاتصالات، فى روندا على سبيل المثال أصبحت كيجالي فى فبراير 2016 أول مدينة فى إفريقيا توفر للمواطنين الإنترنت اللاسلكى المجانى فى الأماكن العامة والمواصلات والنقل الجوى.





شكل (3) تبين مستويات الإمداد بالمياه الآمنة على مستوى الحضر في دول إفريقيا (2014)

المصدر : اعتمادا على بيانات

The African Development Bank (2016), African Economic Outlook 2016: Sustainable cities and structural transformation, @ African Development Bank, OECD Development Centre and United Nations Development Programme. Table 15. Access to services Access, pp. 366,36

كما يجرى العمل أيضاً في إتمام مشروع بالشراكة بين وزارة الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشركاء من الخارج منذ عام 2015، لاتصال جميع الحافلات على مستوى الدولة بالإنترنت وليس داخل كيجالي فقط (UN-Habitat,2016,p. 43).

3- الأنظمة الحضرية و التحولات المكانية في القارة الإفريقية:

ترتبط طبيعة التنظيم المكاني للمدن على مستوى الدولة الواحدة وعلى المستوى الإقليمي بعلاقة وثيقة مع عملية التحضر والنمو الحضري، وتلعب طبيعة الانتظام الحضري للبور المدنية الهامة دوراً هاماً في تحديد فرصها التنموية المحلية والإقليمية، بدأ من إرثها الحضاري المتراكم الذي يمثل أحد أهم العوائد الايجابية للتحضر إذ يمكن أن يدر على مناطق العديد من الاستثمارات إذا ما أحسن توجيهه إلى التنمية السياحية وفي حالة إضافتها لمواقع التراث العالمي الثقافي المادي (Kone,S.M., 2018,p.1659)، فضلاً عن المواقع الاستراتيجية للمدن الكبرى الرئيسة التي تسمح بالاتصال المكاني الفعال والجيد على مستوى الدولة والإقليم، بما يدعم قدرتها على النمو والتطور والتحول إلى مجتمعات حضرية تتمكن من الاندماج في مساحات شاسعة متباينة في النمو الحضري والوظائف (Tabukeli M., R.,2013 ,p. 237)، كما يقدم تباين الأنماط الجغرافية لمواقع المدن، العديد من الفرص الجيدة لتمثل المواقع الاستراتيجية نقاط ارتكاز لشبكة إقليمية يمكن أن تصبح نشطة في مجال الأنشطة العابرة للحدود، بما يتيح مع النمو فرصاً واسعة للاستثمار والتجارة والعديد من المزايا الاقتصادية لاستثمار قيمة المواقع في تعزيز أوجه التكامل الصناعي والإنتاج والابتكار وتقليل التكلفة الإضافية للإنتاج والتجارة، خاصة مدن المنافذ والبوابات التي يمكن أن تعزز التكامل بين الدول وتدعم دورها في الاقتصاد العالمي، حيث يستمد الموقع الحضري أهمية دوره في التنمية من ثلاثة أنواع من التوجه الموقعي للأنشطة الاقتصادية (موقع المدن وظيفياً و مدى تخصصها، وطبيعة موقع المدن على شبكات النقل، ومدى مركزية المدن ومركزية أماكنها الهامة كمنطقة الأعمال المركزية (Kone,S. M.,2018,p.1659).



وتضم إفريقيا مزيجاً مكثفاً من المدن المتباينة الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يعد ظهور المدن في إفريقيا استثنائياً حيث يرتبط وجود المدن الكبرى بالعديد من العوامل والمحددات التي وقفت وراء نشأتها وتطورها وازدهارها في القطاعات الاستراتيجية والمركزية من دولها ومن القارة على مصبات الأنهار وفي القطاعات الساحلية، وإن كانت كل المدن الرئيسية في القارة لا تتمتع بكافة المقومات والمزايا المكانية للتنمية إلا أنها غير محرومة منها بشكل كامل حيث تتوافر لدى العديد منها فرصاً تؤهلها لتنمية أطرها المحلية والوطنية، وأن تكون في المستقبل القريب نوايا حقيقية لشبكة إقليمية متباينة الأحجام والأوزان والوظائف.

ويلعب النمط الاقتصادي السائد في الأماكن دوراً كبيراً في تشكيل نمط التجمعات الحضرية وفئاتها في إفريقيا، لتفاوت القدرة الإعالية لقطاعات الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تظهر صورة توزيع المدن طبقاً لفئاتها الحجمية على مستوى الأقاليم والدول تبايناً واضحاً في توزيع فئات الحجم إقليمياً (مصيلحي، فتحي، 2000، ص 58)، وتحتل المدن المتضخمة قمة الهرم الحضري وتعتلى أنظمتها الحضرية، و قد ضمت القارة في عام 2018 عدد من المدن العملاقة Mega Cities والتي تصل أحجامها 10 مليون نسمة فأكثر - وتتمثل في القاهرة ولاجوس وكنشاسا وبأحجام بلغت 20.076 ونحو 15 مليون و 13.171 مليون نسمة على الترتيب، كما تباينت أحجام المدن بالشبكة الحضرية للقارة حيث سجلت نحو 40% من مدن القارة في 2015 حجماً فوق 1 مليون نسمة، ونحو 31% من المدن بين 10-100 ألف نسمة، والنسبة المتبقية من المدن وقعت في الفئة 100 ألف إلى > مليون نسمة. (OECD, 2020).

ويظهر تحليل هيكل الأنظمة الحضرية الإفريقية خصائص متماثلة طبقاً لقوانين الهيمنة أو التوازن الحضري بالرغم من تباين صورة التوزيع الحجمي للمدن ضمن الأنظمة، حيث تبرز سيادة الهيمنة الحضرية على سبيل المثال في بوركينافاسو وغينيا الأستوائية وغانا وأوغندا، كما سجلت العديد من الدول الإفريقية هيمنة حضرية طاغية مثل جيبوتي حيث سجلت العاصمة 80% من إجمالي الحضر، كذا سجلت مونروفيا

عاصمة لبيبريا 69% من إجمالي الحضر، وجاءت عاصمة الكونغو أعلى مرتين في الحجم من المدينة الثانية بوانتوار التي بلغ حجمها (850 ألف نسمة)، وفي تنزانيا ضمت دارالسلام 10% من إجمالي سكان الدولة ونحو 6.5% من إجمالي حضر الدولة في 2012، وتعكس الهيمنة الحضرية لا سيما للعواصم دور السياسة في النمو الحضري والتحضر، وعمليات التنمية الحضرية في إفريقيا وأهمية البعد الكمي والنوعي (الاجتماعي والاقتصادي والسياسي)، وسوف تشهد بعض المدن المتضخمة في القارة مزيداً من الهيمنة الطاغية مع تنامي تحولات فئاتها الحجمية ضمن النظام الحضري العالمي ومن بينها القاهرة حيث من المتوقع أن تحتل المرتبة الثامنة بحلول عام 2030 بحجم 24.502 مليون نسمة، وكذا كينشاسا والتي من المتوقع أن تحتل المركز الثاني عشر للمدن الكبرى على مستوى النظام الحضري العالمي بحلول 2030 بحجم سيبلغ 19.996 مليون نسمة (United Nations, 2014, p. 26).

ثانياً: العوائد الإيجابية المحتملة للتحول الحضري في إفريقيا:

يعول على الأبعاد الديموجرافية وبعض خصائص سكان الحضر فرصة فحول مسارات التنمية الاقتصادية في دولها، إذ ترتبط إمكانية التنمية الاقتصادية بالتحولات الحضرية الديموجرافية وعوائدها من خلال بعدين أساسيين في عملية التحضر، يتعلق أولهما بنسبة التحضر ومعدلات النمو الحضري، أما المحدد الثاني فهو نسبة فئة القوة العاملة، لذا يمكن أن يمثل حجم سكان الحضر في دولة ما فرصة في حد ذاتها من أجل التنمية الاقتصادية، حيث يزيد من فرص توافر عوامل الإنتاج الاقتصادي من السوق والعمالة، ويتيح ذلك فرصاً جيدة للنمو الاقتصادي وللتنمية.

بينما لا يترجم حجم سكان الحضر وحده تلقائياً إلى تنمية اقتصادية فبالرغم من أن البعد الديموجرافي الكمي للتحضر يعتبر محركاً يدفع عجلة التنمية نحو التقدم، نتيجة للتراجع التدريجي في معدل الخصوبة وارتفاع نسبة الشباب، إلا أن ما يتعلق بالأهمية الديموجرافية لفئة الشباب يمثل محمداً ديموجرافياً هاماً لتحول مسارات التنمية الاقتصادية، وخاصة ما يشار إليه بالهيمنة الرقمية للفئة العمرية النشطة اقتصادياً (15-64 سنة)، والتي تمثل أحد أهم شروط العوائد الديموجرافية للسكان كقوة للتنمية،



حيث يعول عليها إذا ماتوافرت لها بيئة تدعم المساواة في التعليم والحصول على الخدمات المأمونة، أن يصبحوا أداة محركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و"هبة ديموغرافية"، تعزز الميزة النسبية للحضر (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2013، ص10).

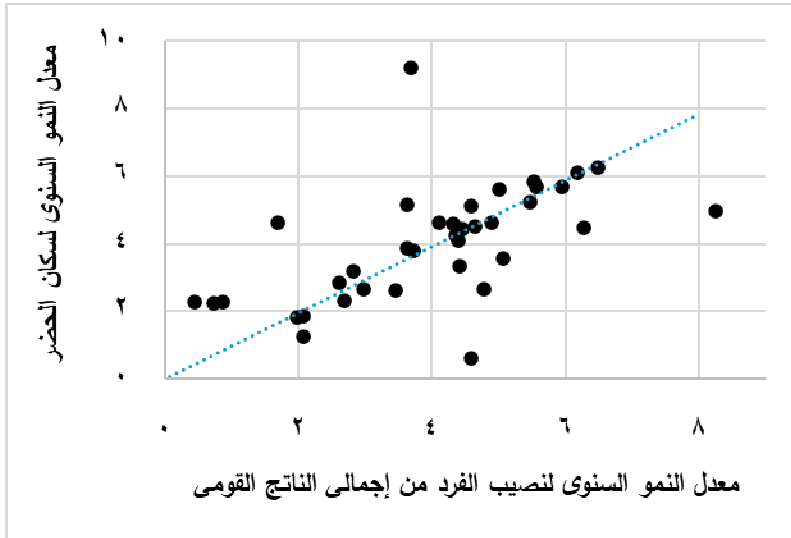
وترتفع بالفعل نسبة القوة العاملة في إفريقيا ممن تقل أعمارهم عن 30 سنة إلى أكثر من 60% في الدول الأكثر اكتظاظاً بالسكان مثل نيجيريا وإثيوبيا ومصر، حيث ترتفع نسبة السكان في قوة العمل 15-64 سنة في مصر 65% ونحو 50% في أوغندا، ومن المتوقع أن تتعاطم فرصة العائد الديموجرافي في العديد من الدول مع عمليات الانتقال الديموجرافي، وتتركز النسبة الأكبر من قوة العمل في المدن وخاصة الكبرى منها بحثاً عن فرص العمل، إذ حقق متوسط معدل نمو العمالة في المناطق الحضرية في إفريقيا خلال العقد الماضي أكثر من ضعف المعدل الوطني، ومع ذلك فإن سياسات التنمية الوطنية وآلياتها في بعض الدول لازالت تتجاهل فرص النمو الحضري (UN Habitat, 2013, p. 4,6).

ويميز دول إفريقيا حالياً ملمحان رئيسيان وهما في ذات الوقت متطلبان ينبغي تعزيزهما لتغيير مسار التنمية الاقتصادية ومستقبلها في القارة، وهما التحضر المتزايد وعوائده الديموجرافية من جهة، والطفرة الاقتصادية التي بدأت في البروز في إفريقيا والتي ستدفع القارة للتطوير وتمثل مدخلاً جيداً لتحقيق التقدم الاقتصادي المستدام بها من جهة أخرى، وتعد المدن في وسط هذه المحددات بؤراً جيدة لفرص الازدهار الاقتصادي (GANTSHO M,2008,p. 16)، فطبقاً لما حدده هيرشمان منذ عام 1958 فإن عصري كثافة سكان الحضر والعمالة تلعب دوراً أساسياً في التوجيه المكاني للأنشطة الاقتصادية والتركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة (Kone,S.,M.,2018,p. 1664).

وقد صاحب النمو الحضري السريع تحول هيكلي اقتصادي نسبي في العديد من دول القارة منذ حصولها على الاستقلال ووصولها لمراحل من الصناعة التحويلية دعمت عملية التحول الهيكلي والتنمية، طبقاً لما عكسته البيانات من تقدم الأداء التحول الهيكلي في العديد من الدول خلال الفترة من 1969 وحتى 2010 كما في (كينيا

وتنزانيا وإثيوبيا) ، كما أظهرت البيانات انخفاض نسبة العمالة الزراعية بهذه الدول بين عامي 2000 - 2010، و في مقابل زيادة نسب العاملين في قطاع التجارة والخدمات والفنادق والمطاعم (بشقيها الرسمي وغير الرسمي) (OECD,2016,p. 152).

كما تكشف العلاقة بين معدل النمو الحضري ونمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في العديد من دول القارة خلال الفترة من 2000-2019 كما يتضح من شكل (4) عن وجود علاقة ثابتة وإيجابية بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الحضري إجمالاً، حيث تتيح المدن فرصاً للأعمال التجارية والنمو السريع بالرغم من التحديات التي تواجهها إلا أنها مراكز لتركز الأعمال التجارية، وشبكات النقل والأسواق والعمالة الماهرة، وإن كان الكشف عن هذه العلاقة عبر الفترات التفصيلية وعلى مستوى كل دولة من المتوقع أن يعكس قصور الأداء الإقتصادي تبعاً لتباين انخفاض مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي متزامناً مع مستويات التحضر المنخفضة .



شكل (4) علاقة معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو سكان الحضر في دول بعض دول القارة خلال الفترة (2019-2000)

مصدر البيانات اعتماداً على World Bank, World Development Indicators database, GDP per capita, PPP (current international \$), World Bank, Eurostat-OECD PPP Program. The data retrieved in September 20, 2020

ويرفع كلاً من متوسط دخل الفرد ومعدلات نمو سكان الحضر الطلب على بعض جوانب الإنتاج ونمو الاقتصاد وخاصة الطلب على الغذاء، فالتحضر يخلق سوقاً متنامية للمنتجات القابلة للتلف من المواد الغذائية الأساسية، ويوفر ذلك فرصاً للتنمية المدن وظهرها من المناطق الريفية، عبر الأسواق الحضرية بما يوفره من فرص للعمل والدخل للأسر الريفية، كما يدعم الاعتماد على المنتجات المحلية بدلاً من الواردات الغذائية. (OECD, 2016, p.14).

ويعزز الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية كثيفة العمالة كقوى محركة للنمو نجاح الاقتصادات الواعدة في إفريقيا، وتوجيه الاستفادة من العوائد الاقتصادية للتحضر، إذ أن هناك ارتباط متأصل بين التحضر والتنمية الاقتصادية، من خلال المدن ومدى فاعليتها ومقوماتها للتنمية ومدى تحقق التوازن الحضري والانتظام المكاني على مستوى الدولة من جهة، وتكثف الاقتصاديات والعمالة وإنتاجية الشركات ومعدلات النمو والآداء الاقتصادي من جهة أخرى إلى حد كبير، ويبرز هذا على سبيل المثال في تجارب تصحيح المسار الاقتصادي لبعض الدول في القارة الإفريقية مثل موريشيوس، والتي روجت منذ السبعينيات للتركيز على صناعة السكر ذات العمالة الرخيصة والتي استحوذت على ما يقرب من ثلث العمالة في الدولة، ومثلت نحو ثلث عائدات التصدير كما مثلت نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي، ثم روجت لصناعة المنسوجات والملابس وتأسيس متطلباتها من مناطق تجهيز الصادرات وشركات التصنيع كثيفة العمالة بين منتصف السبعينيات والتسعينيات مما مكنها من خلق فرص عمل واسعة، وتراجع على أثرها معدل البطالة من 20% إلى أقل من 5%، وهيات بذلك لانتقالها إلى دولة متوسطة الدخل مرتفعة في مستوى التحضر، وواصلت موريشيوس النمو الاقتصادي فيما تلا ذلك على أثر الاهتمام بالسياحة، والتجارة والخدمات المالية، والقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، ومحتوى التكنولوجيا، وتحولت وارتقت نتيجة الاهتمام بهذه القطاعات نحو مؤشرات أعلى في النمو ارتبطت في ذات الوقت بزيادة تطور ونمو المدن ومساهمتها في تعزيز التكنولوجيا والتكثف بما يفيد في جنى عوائد التحضر (United Nations Economic Commission for Africa, 2017, 13).

وبالرغم من أن الاقتصادات الإفريقية لا تزال في معظمها بعيدة عن امتلاكها لنظم حضرية ناضجة وفعالة ومتكاملة، إلا أن هناك نقاط واتجاهات إيجابية لدى العديد منها تعكس "التفاعل بين السياسات الإقليمية والوطنية لإدارة التحضر والتنمية، فعلى سبيل المثال تعمل كلا من الكاميرون، إثيوبيا، موزامبيق وزامبيا على تعزيز المناطق الاقتصادية والمجمعات الصناعية، بالرغم من ضعف ارتباطاتها الجيدة بالمدن والمراكز الحضرية، حيث تعتمد في المرحلة الحالية على التركيز والانتشار الجغرافي لبؤر التنمية الاقتصادية وتخصصها طبقاً للمتاح من الموارد الإقليمية، بهدف استغلال فوائد العمالة الصناعية والتحضر ونشر عوائدها إلى أكبر حيز جغرافي ممكن، كما وجهت العديد من الدول جزءاً كبيراً من إنفاقها على البنية التحتية في المدن والتركيز على تنمية المدن الثانوية كما في (إثيوبيا ورواندا) وتنمية المدن الإقليمية والاستراتيجية (أوغندا)، وتأسيس أقطاب النمو (تشاد وكوت ديفوار) وتنمية المدن الإقليمية وممرات النقل فوق الوطنية (الكاميرون، موزمبيق، أوغندا، زامبيا)، بينما أسست بعض الدول مثل المغرب وجنوب إفريقيا عدداً لا بأس به من المدن مع ديناميكية قيادة النمو، وتوفير الفرص للتكامل المكاني، واعتمدت نيجيريا على تعزيز هيكل حضري لا مركزي نسبياً معتمداً على التنمية الصناعية، حيث يتركز في ثلاث مناطق اقتصادية، هي ممر لاجوس والمدن المحيطة بها وممر إبادان في الجنوب الغربي، وممر صناعي يمتد من أبوجا إلى كانو في الشمال بما في ذلك كادونا وجوس؛ وأخيراً مدن الميناء هاركورت وأونيتشا وأبا في الجنوب الشرقي (United Nations, Economic Commission for Africa, 2017, 15).

وتتمثل عوائد التحضر مكانياً فيما تشهده المدن من نمو للمحتوى ينعكس على اتساع مساحتها عمرانياً وترجمته إلى تحولات مكانية تنموية داخل المدن، ويوفر "المكان" space على مستوى المدينة الواحدة مساحات للأنشطة الخدمية والتسهيلات لأراضي مؤهلة بخدمات البنية التحتية الجاذبة للاستثمار طبقاً لما أظهرته نتائج العديد من الدراسات التفصيلية للمدن في القارة حيث أظهرت النتائج على سبيل المثال ارتباط الاستثمار في الطرق المعبدة بشكل إيجابي و ملحوظ بنمو أحجام سكان المدن وتزايد



كثافتها وارتباطه في ذات الوقت بنمو النشاط الاقتصادي، كما في المدن الرئيسية والعواصم مثل (كيجالي، ونيروبي، دار السلام وأديس أبابا) والتي شهدت استثمارات ضخمة في مجال تحسين البنية التحتية لتشييد وتحسين شبكات الطرق خلال الفترة 2003-2013، فعلى سبيل المثال تضاعفت أطوال إجمالي الطرق في دار السلام بمقدار 98% من 1771 كيلومترًا إلى 3498 كيلومترًا)، وارتفع إجمالي أطوال الطرق في أديس أبابا بنسبة 78%، واتسعت الطرق في كيجالي بنحو ثلاثة أضعاف، بينما بلغت نسبة الزيادة في اتساع الطرق في نيروبي 54%، وفي دار السلام نحو 50%، بينما تضاعف تقريباً نسبة اتساع الطرق نحو خمس مرات في أديس أبابا (Somik et al 2017, p. 150)، ومن المتوقع أن يتزايد حجم الاستثمارات في العديد من الدول الإفريقية باستكمال ممرات التنمية الحضرية في القارة مثل (القاهرة - كيب تاون، لاغوس - مومباسا، داكار - نجامينا جيبوتي، وممر القاهرة-داكار) (UN-Habitat, 2008, p. 78).

وتتمثل التحولات الأخرى الهامة على الجانب المكاني في ظهور العديد من أنماط التشكيلات المكانية للمدن نحو أنماط التحضر الإقليمي متأثرة بالنمو الحجمي، على مستوى المدينة وعلى مستوى النظام الحضري)، حيث يسود دول القارة نموذجان للتحضر في المنطقة أولهما الأقاليم الكبرى الموسعة والتي تتمحور حول مدينة واحدة مثل منطقة القاهرة الكبرى والتي سجلت حجم سكاني يصل إلى 20 مليون نسمة عام 2018، وثانيهما الأقاليم الحضرية الكبرى والتي تستند لمجموعة من المدن المترابطة عمرانياً من خلال شبكات النقل المتعددة الوسائط في نمط أقرب للنظم الحضرية الإقليمية كما في تجمع (السويس-القاهرة-الإسكندرية) والقاهرة الكبرى أكبر إقليم حضري في شمال إفريقيا، حيث تقع القاهرة على الحافة الجنوبية من دلتا النيل، وتتصل في ذات الوقت بعدة محاور إستراتيجية تقع عليها عدد من المدن الهامة مثل مدن بورسعيد، السويس، والإسكندرية، ومن المتوقع أن ترتفع احتمالات اندماج المدن الرئيسية والمدن العواصم مع ظهيرها الريفي والمدنى في بعض الدول في مصر ودول شرقى إفريقيا، طبقاً لما يشير إليه استقرار توقعات معدلات نموها وتداعياته على التوسع

والامتداد العمرانى المكانى لتصبح مدناً ضخمة ومناطق حضرية مجمعة، كما أنها ستحتفظ بمواقعها وهيمتها فى التسلسل الهرمى الحضري فى دولها، ويستتبع نمو المحتوى الحضري توفير الخدمات الحضرية بما سوف يؤهلها بشكل أفضل مستقبلاً للاستفادة بعوائد التحول الحضري، فى ظل سياسات حضرية ملائمة تدعم فرص التحول وتجاوبه معوقاته.

ومن ملامح التحولات المكانية التى لا يمكن اغفالها التحولات المكانية الاجتماعية نحو رفاه التخطيط والاتجاه بمواقع التخطيط والتنمية الحضرية فى المدن الإفريقية الجديدة بعيداً المناطق الحضرية القائمة التى تعاني من المشكلات، وجاء الاتجاه مدفوعاً بتطور السوق العقارى فى بعض الدول والذي يهدف إلى تطوير العقارات فى اتجاه السكن الفاخر، وتتباين أشكال هذا الاتجاه على مستوى القارة، فقد تتم فى بعض الأحيان من خلال إعادة تطوير مدينة بأكملها (على سبيل المثال ، كيجالي) رواندا، وأحياناً تطوير قطاعات فى مدن جديدة على حافة حضرية (على سبيل المثال، Eko-Lagos، Atlantic) وأحياناً انشاء مدينة تابعة جديدة (على سبيل المثال، Tatu City، نيروبي) (Vanessa Watso, 2020, P 35) أو كما فى التنمية العقارية الحضرية فى (الشيخ زايد و التجمع الخامس) حول القاهرة فى مصر، وتمول المشاريع فى الغالب من قبل شركات تطوير العقارات الدولية وأحياناً من الشركات المحلية شركاء التخطيط والتنمية بالتعاون مع الحكومات.

ثالثاً: آليات تعزيز دور التحول الحضري فى التنمية فى إفريقيا:

تحدد السياسات الملائمة لتعزيز عوائد التحضر طبقاً لأبعاده المتباينة، إذ تلائم السياسات المعنية بالإدارة الحضرية والتخطيط القائمة على دعم البنية التحتية والحفاظ على التراث الحضري الثقافى والمادى التعامل مع التراكم التاريخى للأصول الحضرية والمادية و جنى عوائدها، بينما تلائم السياسات السكانية لإعادة التوزيع والانتشار، وسياسات (مجابهة الهجرة) إدارة التحولات الديموجرافية، تخضع ادارة ما يرتبط بتحولات البناء الوظيفى لتفسير النظريات الاقتصادية ومعالجات سياسات تحسين



الأوضاع الاقتصادية وخلق مناخ اقتصادي جذاباً للاستثمارات، بينما تلائم سياسات تقليل التفاوت والتجزئة بين المدن وداخل المدينة الواحدة معالجة جوانب التحولات الاجتماعية (PellingM, 2009, p. 10).

وتحظى بالفعل بعضاً من الدول الإفريقية بسياسات سكانية واضحة مثل مصر وكينيا وأوغندا، فقد أصدرت الأخيرة في عام 2008 سياسة سكانية ثانية للتحول الاجتماعي للتنمية المستدامة، بعد أن تغيرت التركيبة الديموجرافية وفرضت التغيرات ضرورة فتح مجالات عديدة للتنمية (Uganda Government, 2011, p. 34)، كما اتخذت كلاً من (تنزانيا وأوغندا وكينيا) سياسات للاستفادة من عوائد النمو الحضري السريع تركز على سياسات إعادة التوزيع الجغرافي للسكان وموارد وفرص التنمية الاقتصادية، واستغلال خصائص التركيبة السكانية الفتية المتمثلة في فئة الشباب والرصيد الكبير من القوة العاملة وإدراجها في أنشطة القطاع الرسمي، وتحسين وتنمية التعليم وفرص التدريب المهني في المناطق الحضرية في إطار التخطيط لإعادة تطوير المناطق الحضرية القائمة واستثمار مواردها البشرية (UN-HABITAT, 2014, p. 65)

فبالرغم من مشكلات المدن فهي في الوقت نفسه، توفر فرصاً فريدة للحكومات لتركز السكان على نطاق واسع كعمالة وأسواق شرائية، وجذب الاستثمار، وتطبيق التقنيات والسياسات الجديدة التي من شأنها أن تنتشر السكان من الفقر وتحقق للاقتصادات ونموها وضعاً مستداماً وبالتالي يمكن أن تصبح المدن الإفريقية محركاً مهماً للنمو المحلي الذي يقوده الطلب، والتكامل الإقليمي، والابتكار التكنولوجي، وقد اعتمد بنك التنمية الأفريقي استراتيجية جديدة للتنمية الحضرية وتعزيز القدرة التنافسية للمدن الإفريقية وتفعيل دورها كمحركات للنمو الاقتصادي وتحسين الظروف البيئية والاجتماعية، واعتمدت أهداف الاستراتيجية على ثلاثة ركائز هي تحسين البنية التحتية وتعزيز استدامتها وصيانتها، وتنمية دور القطاع الخاص في دعم التنمية الحضرية والتخطيط، وتفعيل سياسات وآليات الإدارة الحضرية والحكم المحلي (African Development Bank Group, 2011, 13) وقد أخذت التنمية الحضرية مجراها

بالفعل في العديد من الدول الإفريقية، وبأنت تجابه مشكلات المدن بسياسات في مجالات التخطيط والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية والأمن والبيئة، حيث شهدت بعضاً من مدن القارة تحسناً في العديد من الجوانب المرتبطة بتحسين البنية الأساسية وتحسين المستوطنات والأحياء الفقيرة وسياسات تحسين الأراضي وبرامج توفير الإسكان الملائم منخفض التكاليف، كتدخلات مبتكرة للفرص التنموية المرتبطة بالتحضر بما من شأنه أن يقلل من التفاوتات الحضرية ويحفز الوصول للتحضر المستدام الذي يعبر بالدول نحو التنمية (UN HABITAT , 2014,p. 8)، حيث بدأت إثيوبيا في تنفيذ برنامج الإسكان المتكامل منذ عام 2005 ووفر أكثر من 175000 وحدة سكنية، وأكثر من 600 ألف وظيفة دائمة ومؤقتة، ضمن برنامج "مدن بلا أحياء فقيرة"، كذا اتبعت سياسة الأراضي الحضرية منذ عام 2006 و نجم عنها إنشاء 245000 وحدة سكنية، أفادت نحو 1.2 مليون ساكن (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2013، ص 8).

واتجهت بعضاً من المدن الإفريقية إلى تبنى نهج التخطيط المستدام الذي يعمل على إجراء تغيير هيكلي للمدن لتصبح أكثر اندماجاً على المستوى البشري ويقلل تكلفة النقل وتوصيل الخدمة، ويدعم نمط الاستخدام المختلط للأراضي متعددة الوظائف، ويحسن اقتصادات التكتل ويفعل الاستفادة من المزايا الديموغرافية والكثافات الاقتصادية، ويقلل استهلاك الطاقة ويدعم الحماية والتنظيم للمساحات الحضرية المفتوحة، في سبيل استدامة الموارد المكانية، كما في تجربة المدن الجديدة في مصر (مدينة الشيخ زايد) والمدن الكبرى في المغرب (الرباط).

بينما اعتمدت بعض الدول الإفريقية في إدارة التحولات المكانية والتخطيط الحضري العمراني في المدن الإفريقية إلى الانتقائية والشمولية بإنشاء الضواحي أو المدن أو تطوير أجزاء من المدينة" بظروف منخفضة التكاليف ومناسبة للمعيشة في ذات الوقت، ومجابهة انتشار الأحياء الفقيرة والتمدنية وتوفير أنماط الإسكان مرتفع التكاليف لاستيعاب النمو السكاني المتوقع في قطاعات جديدة ملائمة للتحضر والتعمير، وتدعم



هذه التوسعات والتحولات الحضرية على المدى الطويل تنمية أنماط أكثر استدامة كما يمكن أن تحقق الدول عوائد إيجابية من التحضر عن طريق استغلال فرص النجاح التي تقدمها المدن في مجال ريادة الأعمال خاصة الكبرى والرئيسة منها والتي يمكن أن تصبح جزءاً من استراتيجيات التنمية والتكامل الإقليمي والوطني، واستغلال المزايا النسبية لها بكل جديد يمكن أن يحقق مستويات أعلى من الازدهار، على سبيل المثال تتبنى مصر استراتيجية للتنمية العمرانية حتى 2030 تركز على زيادة مساحة المعمور بما يتناسب مع توافر الموارد وحجم وتوزيع السكان وتحقيق التوازن بين التوزيع السكاني بالمناطق المعمورة الحالية والمستقبلية، وتعظيم عوائد التنمية بالمناطق الجديدة لضمان قدرتها على جذب الزيادة السكانية واحتوائها، وعلى جانب آخر تعمل على الارتقاء بمستوى جودة البيئة العمرانية، ومعالجة مشكلات العمران الحضري والريفي المتفاقمة، وتعظيم استغلال تنافسية مواقع المدن الاستراتيجية إقليمياً ودولياً (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2016، 2)، كما اتبعت جنوب السودان منذ نشأتها سياسات التخطيط الحضري بالتوازي مع سياسات الإدارة الحضرية للمدن الرئيسية (جوبا العاصمة وعواصم المقاطعات واو وملكال ورومبيك، وبانتيو- روكونا، وأيلويامبيو)، من مجابهة مشكلات النظام الحضري وإعادة بناء الهيكل العمراني وتطوير المراكز القائمة، وتوفير البنية التحتية، وتحديد مجالات التنمية، ومجابهة إعادة توزيع السكان المرتبطة بالنازحين داخليا، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمراكز الدولة قاطبة، وتحسين الإمداد بالخدمات في العاصمة جوبا ومجابهة مشكلات الأحياء الفقيرة (Pareto V.,E, 2009, p. 19).

كما أجرت بعضاً من الدول الإفريقية إصلاحات تشريعية ومؤسسية لسياساتها الحضرية لتعظيم عوائد التحضر الايجابية وبنى المكاسب للوصول إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، فاتجهت إلى استغلال الإمكانيات والأصول المحلية، ولا سيما رأس المال البشري، وسعت الأنظمة السياسية الإفريقية قاعدة المطالبة بزيادة الحكم القائم المحلي والمشاركة وتقرير المصير، وكذلك الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد المالية وغيرها من المؤشرات الدالة على ارتفاع الوعي السياسي وتحول وتطور القيم

والاتجاهات السياسية والثقافية والاجتماعية في المدن الآخذة في التحضر، بما يؤكد على دور المدن في حركة التغيرات الاجتماعية والسياسية، وعلى أن التوسع الحضري المستدام هو ركيزة رئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (UN-Habitat, 2008,p. 14) تطبيقاً لما أقرته أجندة التنمية الإفريقية 2063 في الهدف 11 من أنه يجب العمل الجاد على تعزيز التخطيط والحكم الحضري المحلى للمدن، وتحسين نظم الحكم وترسيخ الديمقراطية لتوفير قوى دفع جديدة للوفاء بمتطلبات التحضر في أفريقيا وتعزيز إمكاناتها. (OECD, 2016.p 14).

رابعاً: النتائج والتوصيات:

• النتائج:

- أوضحت الدراسة أن التحضر هو مؤشر سريع النمو بدول القارة وقوة محركة للتحول المكاني، يمكن أن يؤدي للتنمية عند توجيهه بالآليات الملائمة، ومن شأن التحضر المنظم أن يساعد الدول على توازن التوزيع دون إبطاء للنمو الاقتصادي والتوسع الحضري.

- تشير النتائج إلى أن إدارة المرحلة الأولى من التحول الحضري والتي تمر بها حالياً العديد من الدول الإفريقية والوضع الراهن للتحضر في دول القارة والذي لا يزال غير مصحوب بالنمو الاقتصادي بشكل كامل، ومعاناة العديد من الدول من أعباء وتحديات التحضر، وما اتضح من عوائد للتحضر نتيجة الإصلاحات والاستثمارات المكانية تدعم مزيداً من التركيز على السياسات الحضرية وتوجيهها نحو قضايا التنمية.

-أوضحت الدراسة أن العديد من الدول أدركت دور المدن في تنمية الاقتصاد الوطنى وأنها محركات النمو الاقتصادي وهو ما يتضح من اتجاه عدد منها كما في (مصر وكينيا وروندا) إلى صياغة سياسة حضرية وطنية شاملة تركز على التخطيط



وإدارة النمو المتسارع في المناطق الحضرية واعتبار التحضر آلية لتحفيز التنمية على المستوى الوطنى.

- سوف تظل العديد من دول القارة البعيدة عن الأخذ بآليات التنمية الفعالة وما تعانيه من مستويات التحضر والتنمية المنخفضة وضعف المؤسسات وفجوات البنية التحتية المتأبينة لا سيما في مجال الطاقة والنقل، وانعدام المساواة وغياب الأمن ومشكلات وهشاشة البيئة الحضرية، بعيدة عن الاستفادة من عوائد التحضر الإيجابية.

• التوصيات:

- طبقا لما أظهرته النتائج والمعالجات التحليلية والوصفية يجب أن تركز دول القارة بشكل رئيسي على استراتيجيات التخطيط الإقليمي في إدارة عملية التحضر، بما يساعد على تحقيق عدالة التوزيع للتنمية وتوسيع مجال الاستفادة من وفوراتها.

- ينبغي أن تتسم سياسات التنمية العمرانية في دول القارة بالتوازن، فبالرغم مما تظهره عملية التحضر من اتجاهات إيجابية في إعادة التشكيل المكانية وتحفيز النمو الاقتصادي، إلا أنها ينبغي أن تحظى سياسات التنمية الريفية بقدر كبير من الأهمية حيث لا يقل القطاع الأولي أهمية عن القطاع الثانوي والثالث، كما أن للتنمية الريفية مردوداً على المدى الطويل لا ينبغي تجاهله إذ لا يتأتى تحقيق التنمية الحضرية إلا بتحقيق التنمية الريفية في مجتمع تبلغ درجة التريف به 67.2% عام 2020.

- يتطلب تعافى الاقتصاد الإفريقي الحضري ليتوافق مع معدلات النمو الحضري المتسارعة، التركيز على تحسين قطاعى النقل والطاقة لرفع الإنتاجية المحلية وتوليد الدخل وجذب الاستثمارات والانفتاح على الأسواق الخارجية وتفعيل مجالات التعاون الإقليمى.

• قائمة مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية

1. أبو عياش. عبد الاله، يعقوب. اسحاق. (1984). الاتجاهات المعاصرة فى الدراسات الحضرية. الكويت: وكالة المطبوعات، جامعة الكويت.
2. الأمم المتحدة، (2014)التقدم المحرز في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، (الموئل الثالث)، الدورة الأولى نيويورك، 17 و 18 أيلول/7سبتمبر، (2014).
3. البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2013). تقرير التنمية البشرية. نيويورك: الأمم المتحدة.
4. مصيلحي. فتحى. (2000). جغرافية المدن (الإطار النظرى وتطبيقات عربية)، الطبعة الاولى. شبين الكوم: مطبعة التوحيد.
5. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى (2016). رؤية مصر 2030 – المحور العاشر (التنمية العمرانية).ص 202-212. القاهرة.

ثانياً: المراجع غير العربية:

1. Abbott, J (2012), Green Infrastructure for Sustainable Urban Development in Africa, Earthscan, Abingdon, 500 pages; also see reference
2. African Development Bank Group,2011, The Bank Group's Urban Development Strategy, Transforming Africa's Cities and Towns into Engines of Economic Growth and Social Development, Operational Resources and Policies Department.
3. African Development Bank (2011), Urban Development, Strategy, Transforming Africa's Cities and Towns into Engines of Economic Growth and Social Development, OPERATIONAL RESOURCES AND POLICIES DEPARTMENT THE BANK GROUP'S,2011.
4. The African Development Bank (2016), African Economic Outlook 2016: Sustainable cities and structural transformation, @ African Development Bank , OECD Development Centre and United



- Nations Development Programme. Table 15. Access to services Access, pp. 366,36
5. Bekker, S B & Therborn G (2012), Capital Cities in Africa: Power and Powerlessness, HSRC Press, Cape Town, South Africa, page 93
 6. Freire, M., E, URBANIZATION AND GREEN GROWTH IN AFRICADRAFT FOR LIMITED CIRCULATION, GREEN GROWTH SERIES, Growth Dialogue www.growthdialogue.org, REPORT NO. 1 (MAY 2013)
 7. GANTSHO M., CITIES AS GROWTH POLES -2008
 8. Gu .C, et al. 2015. Theorising Chinese urbanisation: A multi-layered, perspective. Urban Studies, 52 2564–2580
 9. Gu C., Urbanization: Processes and driving forces, Earth Sciences, SCIENCECHINA September 2019 Vol.62 No.9: 13511360, <https://doi.org/10.1007/s11430-018-9359>
 10. Kone, S., M, (2018) Urbanization as a Transformative force international, Journal of Scientific & Engineering Research Volume 9, Issue 3, March-2018, 1658-1663 ISSN 2229-5518 IJSER © <http://www.ijser.org>, <https://www.researchgate.>]
 11. Njoh, A., J (2003), “Urbanization and development in sub-Saharan Africa”, Cities Vol 20, No 3, pages 167–174. (45)
 12. O'Connor, A. (1983). The African City. London: Hutchison.
 13. OECD (2018), The Africa Competitiveness Report, OECD, World Economic Forum, Geneva
 14. OECD, (2016) African Economic Outlook, Sustainable Cities and Structural Transformation, publishing, African development bank, Organization for Economic Co-operation and Development, United Nations Development Programme .
 15. OECD/Sahel and West Africa Club (2020), "Gao-statistical analysis of urbanisation dynamics in Africa", in Africa's Urbanisation Dynamics 2020: Africapolis, Mapping a New Urban Geography, OECD Publishing, Paris. DOI: <https://doi.org/10.1787/df11e3d6-en>
 16. Pareto, VE, South Sudan urban development strategy, <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/> UTC 13988 MPRA Paper No. 13988, posted 11. March 2009 15:49.
 17. Pelling M, (2009). Disaster Risk Reduction Cases from Urban Africa. Gateshead, UK: MapSet Ltd.

18. Potts, D. (2008). The Urban Informal Sector in Sub-Saharan Africa: From bad to good (and back again?). Development Southern Africa, 25(2), 1-16.
19. Somik V., L et al, Africa's Cities, Opening Doors to the World ,2017 International Bank for Reconstruction and Development the World Bank.‘
20. Tabukeli, M, R, (2013). Growth of Urban Agglomeration Nodes in Eastern Africa, © Kamla-Raj 2013 J Hum Ecol, 41(3): 237-246
21. Uganda Government (2011), Demography and Economic Growth in Uganda Poverty Reduction and Economic Management Unit, Africa Region, Document of the World Bank, Report No. 63165-UG, December.
22. -UN Habitat, 2013, UNLEASHING THE ECONOMIC POTENTIAL OF AGGLOMERATION IN AFRICAN CITIES United Nations Human Settlements Programme, Nairobi.
23. UN habitat, United Nations Human Settlements Programme 2011, The Global Urban Economic Dialogue Series, The Economic Role of Cities, United Nations Nairobi in 2011
24. UNFPA, State of World Population 2007, Unleashing the Potential of Urban Growth, United Nations Population Fund,18
25. UN–Habitat (2008), The State of African Cities 2008: A Framework for Addressing Urban Challenges in Africa, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi, 206 pages;
26. UN-Habitat,2016, Urbanization and Development Emerging Futures, World Cities Report 2016, United Nations Human Settlements Programme, 2016,
27. UN-Habitat. (2014). Global Urban Indicators Database 2014. United Nations Human Settlements Programme.
28. UN-HABITAT. (2014). State of African Cities 2014, Re-imagining sustainable urban transitions. New York: UN-Habitat.
29. United Nations Development Programme, The 2020 Human Development Report, Copyright @ 2020,1 UN Plaza, New York, NY 10017 USA
30. United Nations, (2018) Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Urbanization Prospects: The 2018 Revision, Online Edition., <https://population.un.org/wup/>



31. United Nations. (2014). World urbanization prospect, 2014 revision. New York: United Nations, department of economic and social affairs.
32. United Nations Economic Commission for Africa, Urbanization and National Development Planning in Africa, United Nations, Addis Ababa, Ethiopia, 2017, 13
33. USAID, PRP's (2015) World Population Data Sheet, August 2015. Population Reference Bureau, NW, Washington, DC 20009 USA
34. Vanessa Watso, Digital Visualisation as a New Driver of Urban Change in Africa, Urban Planning (ISSN: 2183-7635), 2020, Volume 5, Issue 2, Pages 35-43, DOI: 10.17645/up.v5i2.2989
35. World Bank (2009), World Development Report 2009 Reshaping Economic Geography, The World Bank, Washington DC, 383 pages
36. World Bank, (2020) World Development Indicators database, GDP per capita, PPP (current international \$), World Bank, Eurostat-OECD PPP Program. The data retrieved in September 20, 2020.

